صافرة التضخم البرازيلي تنطلق بعد كأس العالم

يسهم كأس العالم لكرة القدم 2014 كثيراً في تنشيط الاقتصاد البرازيلي من خلال توفير مليون وظيفة وارتفاع أرقام الأعمال لكن عملاق أمريكا الجنوبية يخشى أن يستيقظ بعد مبيعات مزامير «فوفوزيلا» وقمصان فريق البرازيل الملونة، على التضخم مع آخر صفارة تعلن انتهاء المباريات.

وأمام إحدى واجهات محل تجاري في ريو دي جانيرو المزينة بألوان البرازيل، ينفخ جوسيمار باربوزا في آلة الفوفوزيلا ويحمل قبعة صفراء وخضراء لجلب السياح قائلا أمام المارة الذين يتوقفون لمشاهدة منتجات خاصة بكأس العالم على الرصيف «كن مثلي جميلا، وادعم البرازيل! اشتر القبعة والفوفوزيلا ورايتك!».

الأعمال جيدة اليوم وينهي التاجر «27 سنة» صفقاته التجارية الواحدة تلو الأخرى متسامحاً بتخفيض السعر من هنا أو هناك ويقول «هكذا دائما، منذ وصول السياح لكأس العالم، مفتخراً بأن رقم أعماله ارتفع تسعين في المئة.

وقال غامزا زبونة اشترت لتوها بضاعة بستين ريي «نحو 20 يورو» «كل ما له علاقة بهذا الحدث جيد بالنسبة للبرازيل بما في ذلك بالنسبة لصغار التجار».

وأفاد تحقيق أجرته مؤسسة معهد الأبحاث الاقتصادية «اف اي بي اي» أن «مونديال 2014» سيضخ ثلاثين مليار ريي «حوالي عشرة مليارات يورو» في الاقتصاد البرازيلي. وأن هذه الألعاب ستؤدي إلى خلق مليون وظيفة في سابع اقتصاد عالمي.

لكن الآراء تختلف حول الفوائد الاقتصادية الحقيقية لمونديال 2014 إذ إن بعض الخبراء يؤكدون أن عائدات كأس العالم ستكون أقل من 11 مليار دولار من الأموال العامة التي استثمرت في البنى التحتية في إطار تنظيم الحدث.

ويقول آخرون إن «المونديال» والألعاب الأولمبية الصيفية في 2016 في ريو دي جانيرو ستزيد التضخم الذي حاول البنك المركزي عبثا احتواءه خلال الأشهر الأخيرة من خلال اضطراره إلى رفع نسبة الفائدة، الأمر الذي يعرقل الاستثمارات والنمو. وفي يونيو بلغ التضخم في البرازيل 6.4 في المئة قياسا على 12 شهرا، مقتربا من نسبة 6.5 في المئة التي حددها البنك المركزي.

وتفيد شركة الائتمان والقروض الفرنسية أولير هرميس الفرعية لشركة أليانز الألمانية مؤخرا أن «استضافة مثل هذه الأحداث الرياضية ليس له ولن يكون له انعكاسات إيجابية كبيرة على الاقتصاد البرازيلي».

وفي المقابل تتوقع الشركة «ضغوط تضخم إضافية»، إذ إنه «يتوقع أن يبقى التضخم مرتفعا بنسبة 6.3 في المئة خلال 2014 و6.1 في المئة خلال 2015». وعزت زيادة التضخم بنصف نقطة على مدى السنة في 2014 إلى الحدث العالمي. وفقد اقتصاد البرازيل من بريقه منذ 2007 عندما اختيرت لتنظيم مونديال 2014 في عهد الرئيس السابق لويز ايناسيو لولا دا سيلفا.

وفي 2010، كانت نسبة النمو تبلغ 7.5 في المئة لكنها تراجعت في السنوات التالية لتتوقف عند 2.5 في المئة خلال 2013. وهذه السنة يتوقع الاقتصاديون ارتفاعا في إجمالي الناتج الداخلي من 1.2 في المئة فقط رغم كأس العالم.

وهذا التباطؤ مؤلم بالنسبة للبلاد التي شهدت ارتقاء 36 مليون شخص «18 في المئة من مجمل السكان» إلى الطبقة المتوسطة خلال السنوات الأخيرة بفضل العديد من البرامج الاجتماعية.

لكن اليوم أصبح قسم من هذه القدرة الشرائية معطلا بسبب ارتفاع الأسعار باستمرار في ظاهرة تؤجج الاستياء الشعبي وتلقي بثقلها على ميزانية الحكومة.

ويرى العديد من الاقتصاديين أن البرازيل عولت كثيرا على تشجيع الاستهلاك ولم تدخر ما فيه الكفاية ولم تستثمر في البنى التحتية. وقال ماركوس أرويجو الاقتصادي البرازيلي من جامعة كولومبيا بنيويورك أن «النموذج القائم على تشجيع الاستهلاك استهلك». وأضاف الاقتصادي الذي يتفق معه العديد من زملائه الليبراليين أن «البرازيل شهدت ما يمكن تشبيهه بأنه تحوير في الحمض النووي وعليها الآن إيلاء اهتمام أكبر بالاستثمار والتصدير والالتفات إلى السوق العالمية، وأن تعطي الأولوية للتنافسية».

غير أن الرئيسة ديلما روسيف التي تخوض حملة انتخابها لولاية ثانية، لا تبدو مستعدة لتغيير الخطة الاقتصادية في حين يمتد القلق إلى قطاعات عدة في بلادها.

البرازيل تعيش انتعاشة اقتصادية مؤقتة

بريطانيا تنوي فرض «عبوة موحدة» على شركات التبغ

نشرت بريطانيا مسوّدة قواعد تلزم شركات التبغ ببيع السجائر في عبوة موحدة تحمل تحذيرات شديدة بشأن المخاطر الصحية للتدخين فيما تعد تشريعاً في هذا الصدد لتحسين مستوى الصحة العامة.

ورغم معارضة صناعة التبغ الشديدة قالت الحكومة في ابريل الماضي إنها تريد سنّ مثل هذه القوانين بعدما أظهر تقرير أن فرض هذه اللوائح الخاصة بالعبوات قد يسهم في خفض نسبة الأطفال الذين يدخنون السجائر.

والقواعد التي نشرت يوم الخميس الماضي في إطار المشاورات النهائية للحكومة في هذا الصدد والتي استمرت ستة أسابيع تحدد لون العبوة والكتابة عليها على غرار ما فعلته أستراليا وهي أول دولة في العالم تسنّ مثل هذه القوانين في 2012.

كما تتضمن المسوّدة العقوبات المقترحة على من يخالفون هذه القواعد وتشمل أحكاماً بالسجن وغرامات. وفي حالة صدور القانون ستكون بريطانيا ثاني دولة في العالم تفرض مثل هذه القيود والأولى في أوروبا. وتعتزم أيرلندا فرض حظر مماثل.

«المركزي البريطاني» يواجه كبح نمو أسعار العقار

بدأ بنك إنكلترا المركزي باتخاذ إجراءات جديدة لكبح جماح النمو السريع في أسعار العقارات والمساكن في بريطانيا عبر وضع سقف لقروض شراء المنازل وتشديد إجراءات التأكد من قدرة المقترضين على سداد الرهون العقارية.

وكان سوق العقار انتعش بشكل لافت مؤخرا بعد انخفاض أسعار الفائدة وتراجع البطالة إلى جانب البرامج التي ترعاها الحكومة.

وقال محافظ بنك إنكلترا مارك كارني إن الإجراءات «ستحول دون تجاوز الإقراض بكثير نمو الدخل ودون الانزلاق إلى إقراض محفوف بمخاطر أكبر وارتفاع المديونية التي قد تقوض النمو الاقتصادي على المدى المتوسط». وارتفعت أسهم شركات الإنشاء أكثر من 5 في المئة بعد أن اعتبرت السوق هذه الإجراءات أقل صرامة من المتوقع.

لاغارد: جامايكا تحرز تقدماً كبيراً في الاقتصاد

كريستين لاغارد

وصلت كريستين لاغارد رئيسة صندوق النقد الدولي لجامايكا في زيارة تستغرق يومين. وأشادت لاغارد بتلك الجزيرة الواقعة في الكاريبي وبالتقدم الذي أحرزته في تنفيذ اتفاقية للحصول على قرض لتحسين الوضع المالي لها، ولكنها أصرت على ضرورة فعل المزيد.

وقالت لاغارد في بيان بعد الاجتماع مع رئيسة وزراء جامايكا بورتيا سيمسون ميلر إن «الاتفاق بدأ بداية قوية للغاية».

«كل المراجعات استكملت مع تنفيذ كل معايير الأداء. هذا سجل قوي بشكل غير عادي بمعايير صندوق النقد الدولي.» وجامايكا في السنة الأولى من اتفاق مع صندوق النقد الدولي سيتم إقراض الجزيرة بموجبه 930 مليون دولار للإصلاح الاقتصادي، بهدف إنهاء ماضي البلاد من انخفاض النمو وزيادة الديون.

وقالت لاغارد إن «المستقبل الاقتصادي يتحسن. بالمقارنة مع عام مضى زاد النمو كما تراجعت البطالة وأصبح التضخم تحت السيطرة، وأظهر العجز في الحساب الجاري تحسنا مستمرا وبدأت الاحتياطيات في التحسن.»

وأضافت أن هناك حاجة للقيام بالمزيد. وقالت إنه على الرغم من قانون التحفيز الضريبي الذي وافق عليه البرلمان في ديسمبر فمازال من المتعين على جامايكا تحسين جمع الضرائب وتحديث القطاع العام، واتخاذ إجراءات أخرى لتعزيز ثقة المستثمرين والنمو.

«أبوظبي» تستثمر مليار إسترليني في عقارات مانشيستر

قالت مصادر بريطانية إن محادثات المجلس المحلي لمدينة مانشيستر البريطانية مع مجموعة «أبوظبي الاتحاد للتنمية والاستثمار» أسفرت عن توقيع شراكة تقوم بمقتضاها المجموعة الإماراتية باستثمار مليار جنيه إسترليني على مدار عشرة أعوام لبناء وتشييد ستة آلاف وحدة سكنية جديدة في مانشستر وضواحيها.

وستتمخض المرحلة الأولى، من الاتفاق المقرر أن تنطلق العام المقبل، عن تشييد 830 وحدة سكنية في منطقة «انكوتس» في مانشستر و«نيو إزلنجتون» في شرق المدينة.

ويعد هذا المشروع السكني الجديد الأكبر في تاريخ المدينة البريطانية العريقة منذ عقود، إن لم يكن الأكبر في تاريخها. ويعول المجلس المحلي لمانشستر على أن يمثل المشروع عاملا لجذب الفئات العمرية بين 25 و39 سنة والتي تعاني من ارتفاع أسعار العقارات في أنحاء متفرقة من المملكة المتحدة، خاصة لندن، وسط آمال معقودة بأن يساعد في رفع معدلات التنمية في مانشستر. وأوضح مارك دونالد من المجلس المحلي لمانشستر لـ «الاقتصادية» قائلا «دون الاستثمارات الإماراتية لم يكن ممكنا للمدينة المضي قدما في هذا المشروع العملاق. وإذا كانت الوحدات السكنية تمثل حجر الزاوية لهذا المشروع فإنه يتضمن أيضا عددا من مراكز الرعاية الصحية والاجتماعية والمدارس الابتدائية، إضافة إلى مجموعة من المحال التجارية. إنه باختصار عملية تطوير شاملة لأجزاء مختلفة من مانشستر، خاصة شرق المدينة».

ونظرا لضخامة المخطط الذي وضعه المجلس المحلي لتطوير مانشستر الذي يتضمن تشييد 55 ألف وحدة سكنية بحلول عام 2027، فإنه ترك الباب مفتوحا لأي مستثمر آخر يرغب في المشاركة في هذا المشروع أو في أي مشاريع لتطوير البنية الأساسية لمانشستر، وتحديدا المنطقة الشرقية.

كيري: تصريحات السعودية تقضي على مخاوف إمدادات النفط

قال مسؤول كبير بوزارة الخارجية الأميركية إن وزير الخارجية جون كيري والملك عبدالله عاهل السعودية ناقشا لفترة وجيزة إمدادات النفط العالمية خلال اجتماع، لبحث الأزمة العراقية أمس الجمعة.

وأضاف المسؤول أن كيري أشار خلال الاجتماع إلى التصريحات التي أدلى بها مسؤول نفطي سعودي في الآونة الأخيرة بأن السعودية ستزيد الإمدادات إذا أدت أزمة العراق أو سوريا إلى تعطيل الإمدادات.

وقال المسؤول الذي أطلع الصحافيين على فحوى المحادثات إن «الوزير أشار بشكل إيجابي إلى تصريح أدلى به في الآونة الأخيرة مسؤول في المملكة يعكس رغبة المملكة في فعل اللازم في حالة حدوث أي اضطرابات.»

وقال المسؤول إن كيري يرى إن تصريحات المسؤول السعودي «بناءة» وأبدى مسؤولون أمريكيون اعتقادهم بأن المخاوف الموجودة في أسواق النفط ستتراجع فور تشكيل حكومة أكثر شمولا في بغداد يمكن أن تعالج تمردا سنيا يهدد بتقسيم العراق.

ولم يطرأ تغير على سعر خام مزيج برنت خلال تعاملات أمس الجمعة في أعقاب واحدة من أكبر عمليات الهبوط الأسبوعية التي شهدها خام القياس الدولي هذا العام بسبب تراجع المخاوف بشأن صادرات العراق.

وهبطت الأسعار أكثر من دولارين من أعلى مستوى وصلت إليه منذ تسعة أشهر وهو 115.71 دولار والذي سجلته في 19 يونيو وذلك، مع استمرار إنتاج حقول النفط بجنوب العراق دون تغير رغم القتال في شمال البلاد وغربها. وتنتج حقول النفط بجنوب العراق معظم إنتاج العراق والذي يبلغ 3.3 مليون برميل يوميا.

جون كيري

بريطانيا تلوح بحرب اقتصادية على سياسة «الأوروبي»

يواجه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون القادة الأوروبيين الآخرين في معركة ضد جان كلود يونكر يعتزم المضي فيها حتى النهاية، رغم أنها خاسرة مسبقاً، ليثبت للبريطانيين تمسكه بالدفاع عن مصالحهم في أوروبا.

وحذر رئيس الوزراء البريطاني نظراءه خلال عشاء مقتضب عشية القمة الأوروبية من أن المحادثات ستكون «قاسية»، بحسب ما أوردت عدة مصادر أوروبية. واقتصر اجتماع العمل الأول هذا على جولة أفق بعدما كان من المقرر أن يخصص لبحث أولويات الاتحاد الأوروبي للسنوات الخمس المقبلة. وقال كاميرون «سيكون هناك تصويت وسوف نرى نتيجته، لكن من المهم للغاية أن يعلم الناس أنني أنفذ ما أقوله». وأضاف كاميرون الخاضع لضغوط المعارضين للاتحاد الأوروبي من حزب استقلال بريطانيا «يوكيب» الذي خرج منتصرا من الانتخابات الأوروبية في بلاده «وعدت بأننا سنتوصل إلى إعادة تفاوض» بشأن صلاحيات الاتحاد الأوروبي «وأننا سنجري استفتاء وأن الشعب البريطاني هو الذي سيقرر مستقبلنا الأوروبي»، مضيفاً «أنها المرحلة الأولى من حملة طويلة لضمان حصول تغييرات ومكانة أفضل لبريطانيا في أوروبا».

وانتقد بدون تسميتهم رؤساء الوزراء الذين عارضوا يونكر في بادئ الأمر ثم أيدوه في اللحظة الأخيرة وقال «إن كنتم تدافعون عن وجهة نظر مفادها أنه الشخص الخاطئ والنهج الخاطئ والمبدأ الخاطئ، عندها تتمسكون بحججكم حول الطاولة مع الزعماء الـ27 الآخرين وتصرون على اتخاذ القرار الصائب».

ومن المؤكد أن يفوز جان كلود يونكر «59 عاما» رئيس وزراء لوكسمبورغ السابق الذي لطالما عارض الاستثناءات المتعددة التي يطالب بها البريطانيون، برئاسة المفوضية الأوروبية.

وبالرغم من انتقادات كاميرون اللاذعة لخيار نظرائه الذي يشكل بنظره «خطأ»، قام العديد منهم بمد اليد له منذ الخميس. وقالت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل «علينا أن نعمل على إيجاد توافق واسع حول مضمون» السياسات الأوروبية خلال السنوات المقبلة مضيفة «أظن أننا نستطيع إيجاد حل وسط وأن نخطو خطوة نحو بريطانيا».

ودعا رئيس الوزراء الفنلندي المحافظ ألكسندر ستوب رؤساء الدول والحكومات إلى تحديد برنامج اقتصادي «ليبرالي» ليونكر يكون «أقرب إلى الموقف البريطاني». ويسعى مؤيدو سياسة التشدد المالي للاحتفاظ بالحليف البريطاني في مواجهة هجوم اليسار الأوروبي الداعي إلى ليونة أكبر في تطبيق القواعد المالية.

وكان القادة الاشتراكيون الديمقراطيون وعلى رأسهم الفرنسي فرنسوا هولاند والإيطالي ماتيو رنزي أعلنوا دعمهم ليونكر في نهاية الأسبوع الماضي لكنهم يطالبون بمزيد من الليونة في تطبيق ميثاق الاستقرار من أجل دعم الاستثمار والنمو. وأكدت ميركل مرارا رفضها تعديل هذا الميثاق الذي «يحدد قواعد واضحة ويقدم عددا هائلا من إمكانات الليونة».

ومن المتوقع بالتالي أن تكتفي الدول الـ28 بصيغة حد أدنى تؤكد على «وجوب استخدام الإمكانات المتاحة في سياق الإطار المالي الأوروبي الحالي من أجل إيجاد توازن بين الانضباط المالي والدعم الضروري للنمو» بحسب مسودة القرارات الختامية للقمة.

ديفيد كاميرون